

مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

إعلان

لشبونة 1 أبريل 2014م

إن مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

- 1) يوصي بأن تكون الهجرة موضوعا رئيسيا في جدول أعماله للعام القادم ويؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به البرلمانيون في هذا المجال؛
- 2) يشير إلى الأحداث التي وقعت مؤخرا في لامبيدوزا وسبتة ومليلة، وفي مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط، ويعبر عن أسفه لمأساة فقدان المهاجرين لحياتهم في البحر المتوسط؛ ويذكر أن كل كائن بشري يعتبر فريد من نوعه ولا يمكن استبداله؛ ويعبر عن قلقه للوضع الإنساني وظروف الاعتقال وعودة اللاجئين من جانبي الحدود؛
- 3) يُرحب بالجهود التي تقوم بها مدينة سبتة - حيث وافق رئيس بلديتها على الحضور إلى لشبونة لمشاطرته خبرته - وكذلك المدن الأخرى مثل لامبيدوزا وطنجة، من أجل اقتراح تسوية سياسية لمشاكل المهاجرين واللاجئين والمطالبة بمعالجة متعددة المسارات؛
- 4) يشير إلى أن الهجرة تقتضي الحديث عن حقوق الإنسان والحضارة، ويؤكد أن الحياة هي القيمة الأولى ويجب حمايتها والمحافظة عليها في كل مكان، من المجتمع المدني إلى مؤسسات الدولة؛
- 5) يعتبر أن الوضع الإنساني واحترام حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين واللاجئين هي مسألة ذات أولوية، وأنه يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ذات أولوية في هذا الشأن؛
- 6) يطالب المكتب كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والدول الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بتنسيق جهودهم واستراتيجياتهم من أجل وضع سياسة شاملة للهجرة تقوم على التفاهم؛

(7) يؤكد على ضرورة تحفيز وحماية حقوق الإنسان بشكلٍ فعلي وكذلك الحريات الأساسية لجميع المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن الوضع الخاص بهجرتهم، وبخاصة النساء والأطفال والقاصرون الذين لا مرافق معهم، والأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية عاجلة، والتعاطي مع مسألة الهجرة الدولية من خلال التعاون والحوار على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الثنائي، وانتهاج معالجة شاملة ومتوازنة مع الإقرار بأدوار ومسئوليات دول المنبع والتوقف والمقصد في هذ المهمة.

(8) يدعو المكتب المجلس الأوروبي، إبان صياغته للتوجهات الاستراتيجية للبرامج التشريعية والتشغيلية، بعد عام 2014م، فيما يتعلق بالحرية والأمن والعدالة، إلى إعطاء اهتمام خاص لتدفقات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ووضع حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المنطقة؛ وتعزيز المعالجة الشاملة للهجرة والتنقل داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتنفيذ ومتابعة وإنشاء المزيد من الشراكات مع الدول المتوسطية؛ وضمان معالجة متوازنة ومتوافقة بين سياسات الهجرة واللجوء ومجالات سياسية أخرى كالسياسات الاقتصادية والديموغرافية والتوظيف والاندماج وبين الأبعاد الداخلية والخارجية وبخاصة أجندة السياسات المتعلقة بالتنمية، مع الإقرار بأن التعاون في مجال الهجرة يجب أن يهدف أيضا إلى زيادة قنوات الهجرة الشرعية من أجل تحقيق أقصى قدر من الآثار الإيجابية المترتبة على حركة التنقل الإنساني؛

(9) يسلط الضوء على الضغوط غير المتناسبة للهجرة على بلدان ضفتي البحر المتوسط ويدعو إلى توزيع أفضل لأعباء الهجرة انطلاقا من مبدأ التضامن.

(10) يعبر المكتب عن قلقه من استمرار الصراع المسلح في سوريا، ويرحب بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي تمت المصادقة عليه الشهر الماضي، ويهدف إلى تعزيز الحصول على المساعدات الإنسانية في سوريا، ومطالبة كافة الأطراف وبخاصة السلطات السورية بالقيام، على نحو عاجل، بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون

وضع عراقيل أمام وكالات الأمم المتحدة وشركائها في التنفيذ بما في ذلك بين خطوط النزاع وعبر الحدود. ويعبر عن تقديره للدور الجوهري والحاسم الذي تقوم به الدول المستقبلية للاجئين مثل الأردن ولبنان وتركيا وغيرها من الدول الأخرى.

### التزام الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

11) يقترح إيضاح بعثة تفصي حقائق إلى سبته ومليلة للوقوف على الوضع الإنساني هناك ورفع

تقرير عن ذلك إلى الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛

12) يقترح الاستماع إلى صوت المواطنين على ضفتي البحر الأبيض المتوسط من خلال

دعوة المنظمات الدولية والإقليمية المختصة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمجتمع

الأكاديمي والمجتمع المدني للانضمام إلى تفكير ونقاشات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل

المتوسط.

13) يقرر أن يتم تخصيص جزء من جدول أعمال الاجتماع الثاني لرؤساء برلمانات الاتحاد

من أجل المتوسط، في أكتوبر 2014م، والجلسة العامة الحادية عشرة للجمعية البرلمانية

للاتحاد من أجل المتوسط، في عام 2015م، لتناول السياسات المتعلقة بالهجرة واللجوء في

المنطقة الأورومتوسطية.